الأمم المتحدة
A/RES/74/229
الجمعية العامة
Distr.: General
15 January 2020

الدورة الرابعة والسبعون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال
العولمة والترابط: تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

[*بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/74/382/Add.2)*]

٧٤/٢٢٩ – تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعةً من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد اتفاق باريس[1] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطرافَ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودِع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت،

وإذ تشير إلى قرارها ٧٢/٢٢٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وقراراتها السابقة المتخذة في هذا الموضوع[3]،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٩/٢٥ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وقراراته السابقة المتخذة في هذا الموضوع[4]،

وإذ تشير إلى قرارها ٧٣/١٧ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات ونتائجها[5]، وغيرها من النتائج ذات الصلة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي،

وإذ تحيط علما بتقارير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دوراتها من الرابعة عشرة إلى الثانية والعشرين[6]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام[7]،

وإذ تحيط علما كذلك بالعمل الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن أثر التكنولوجيات الجديدة والناشئة وبشأن النهوض بالابتكار من أجل تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حاسمة في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وهي إحدى

---

(١) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٣) القرارات ٥٨/٢٠٠ و ٥٩/٢٢٠ و ٦٠/٢٠٥ و ٦١/٢٠٧ و ٦٢/٢٠١ و ٦٤/٢١٢ و ٦٦/٢١١ و ٦٨/٢٢٠ و ٧٠/٢١٣.

(٤) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٤٦ و ٢٠٠٩/٨ و ٢٠١٠/٣ و ٢٠١١/١٧ و ٢٠١٢/٦ و ٢٠١٣/١٠ و ٢٠١٤/٢٨ و ٢٠١٥/٢٧ و ٢٠١٦/٢٣ و ٢٠١٧/٢٢ و ٢٠١٨/٢٩.

(٥) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(٦) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ١١* (E/2011/31)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٢، *الملحق رقم ١١* والتصويب (E/2012/31 و E/2012/31/Corr.1)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٣، *الملحق رقم ١١* والتصويب (E/2013/31 و E/2013/31/Corr.1)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٤، *الملحق رقم ١١* (E/2014/31)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٥، *الملحق رقم ١١* (E/2015/31)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٦، *الملحق رقم ١١* (E/2016/31)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٧، *الملحق رقم ١١* (E/2017/31)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٨، *الملحق رقم ١١* (E/2018/31)؛ والمرجع نفسه، ٢٠١٩، *الملحق رقم ١١* (E/2019/31).

(٧) A/74/230.

الوسائل الرئيسية لتنفيذ النتائج الإنمائية المتفق عليها بين الحكومات، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها،

وإذ تلاحظ أن *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي* لعام ٢٠١٩ يحدد مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفه أحد العوامل المفضية إلى التحوّل من أجل تسريع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن نشره على نحو استراتيجي يمكن أن يحلّ مشكلة المفاضلة بين الأهداف والغايات والتقليل منها إلى أدنى حد، وإذ تسلّم بأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفق شروط متفق عليها سيكون حاسما في النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتعجيل به،

وإذ تلاحظ أيضا تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٩ المعنون ”عصر الترابط الرقمي“،

وإذ تشدد على أن مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تؤدي دورا رئيسيا في التعجيل بخطى التنوع والتحول الاقتصاديين، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتمكين المشاركة الكاملة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها،

وإذ تشدد على أن التغير التكنولوجي السريع يحمل فرصا هائلة من أجل التعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويطرح في الوقت نفسه تحديات جديدة، بما في ذلك استمرار الانقسامات داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تسلم بأن التكنولوجيات الجديدة تزيد الطلب على المهارات والكفاءات الرقمية، وأن البلدان النامية في الوقت نفسه تشهد ارتفاعا في أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل واتساعا في الفجوة بين معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وبين ما يطلبه أصحاب العمل، وإذ تعرب عن القلق من أن حصة النساء في المهن المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال منخفضة، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تسلم أيضا بأن التعليم والتدريب وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عوامل يمكن أن توفر مهارات جديدة وأن تتيح بالتالي تعزيز فرص العمالة وتلبية احتياجات السوق في نفس الوقت،

وإذ تهيب بالمجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوفير فرص تعليم وبحث في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للجميع، بمن في ذلك الشباب والنساء، ولا سيما في مجال التكنولوجيات الناشئة، ولتوفير ظروف عمل مناسبة من أجل منع هجرة الأدمغة،

وإذ تسلم بأن الابتكار، من قبيل الابتكار المناصر لمصالح الفقراء والشامل للجميع والمعتمِد على الجهود الشعبية وذلك المتعلق بالجانب الاجتماعي، والذي يراد به حلّ المشاكل، لا يحظى على الدوام برعاية الأسواق،

وإذ تسلم أيضا بأهمية استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار بطريقة ذات صلة بالأوضاع والاحتياجات الوطنية والمحلية،

وإذ تسلم كذلك بأهمية حماية البيانات وخصوصيتها، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية في سياق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خصوصا فيما يتعلق باعتماد التكنولوجيات الجديدة،

وإذ تحيط علما *بتقرير الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٩* الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يدرس نطاق توليد القيمة واكتسابها في الاقتصاد الرقمي من جانب البلدان النامية، ويولي اهتماما خاصا لإتاحة الفرص لهذه البلدان للاستفادة من الاقتصاد القائم على البيانات بصفتها جهات منتجة وجهات مبتكِرة، ويلاحظ أن إيجاد أسواق للحجم السريع التزايد للبيانات الرقمية وتحقيق عائدات منه يدفعان على نحو متزايد توليد القيمة، وإذ تدرك في الوقت نفسه الخطر المتمثل في إمكانية أن تسهم الرقمنة في ارتفاع مستوى عدم المساواة وزيادة دمج الأعمال التجارية بدلا من إسهامها في التنمية الأكثر شمولا للجميع،

وإذ تسلم بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سوف يسهم إسهاما حاسما في إحراز التقدم نحو تحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة، وإذ تسلم أيضا بضرورة كفالة استفادة النساء من كل الأعمار من العلم والتكنولوجيا والابتكار ومشاركتهن في هذا المجال بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجال، وبضرورة توجيه استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار بحيث تستهدف تمكين المرأة وتتصدى لأوجه عدم المساواة التي تواجهها، بما فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة في دورتها الحادية والستين[٨] بشأن تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير، والتي سلطت الضوء في جملة أمور أخرى على الحاجة إلى إدارة التغيير التكنولوجي والرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا لأغراض منها بوجه خاص تعزيز قدرات البلدان النامية بغية تمكين المرأة من تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض مباشرة الأعمال الحرة وتحقيق التمكين الاقتصادي في عالم العمل الآخذ في التغير، ودعم استفادة المرأة، في مختلف مراحل حياتها، من الوسائل الكفيلة بتطوير مهاراتها وتمكينها من الحصول على العمل اللائق في المجالات الجديدة والناشئة، من خلال توسيع نطاق فرص التعليم والتدريب المتاحة لها في مجالات منها العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإلمام بالعلوم الرقمية، وتعزيز مشاركة النساء، وكذلك الفتيات حسبما يكون مناسبا، بوصفهن مستخدمات لهذه التكنولوجيا ومساهمات في إنتاج محتوياتها وموظفات ورائدات للأعمال في قطاعاتها ومبدعات وقائدات في هذا المضمار،

وإذ تعرب عن قلقها من أن العديد من البلدان النامية لا يزال يواجه تحديات خطيرة في بناء قدراته الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ويفتقر إلى القدرة على الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، وأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا والابتكار لم تتحقق بعد بالنسبة إلى الفقراء،

وإذ تحيط علما مع التقدير بما تضطلع به مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي من جهود لتيسير وتحفيز الابتكار لأغراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

(٨) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ٧* (E/2017/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

وإذ تسلم بأن التعاون والعمل المشترك مع البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان والمبادلات التجارية معها وفيما بينها، فضلا عن الدعم الدولي، أمور أساسية في النهوض بقدرة البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي، وإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكارية والاعتناء بها وتحصيلها واستيعابها واختيار اللائق منها وتكييفها والانتفاع بها،

وإذ تسلم أيضا بأهمية دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات تقديم المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بموجب شروط متفق عليها،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة إلى حشد وتكثيف التمويل الموجه للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وخصوصا في البلدان النامية، دعماً لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تستهدف تطوير القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية في العقدين الماضيين، ولكن لا يزال يساورها القلق من أن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للقدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار والموجهة إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية ظلت في نفس المستويات تقريبا طوال العقد الماضي،

وإذ تسلم بالدور المحوري الذي تقوم به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بشؤون تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، في مجال تحليل الكيفية التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أن تكون عناصر تمكين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال عمل اللجنة كمحفل للتخطيط الاستراتيجي، وتقاسمها الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتوفيرها نظرةً استشرافية حول الاتجاهات الحيوية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في المجالات الرئيسية من الاقتصاد والبيئة والمجتمع، فضلاً عن توجيه الاهتمام إلى أنواع التكنولوجيا الناشئة والمخرِّبة،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعزيز برامج العلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة للكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وإذ تشير في هذا الصدد إلى ولاية آلية تيسير التكنولوجيا المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تقتضي منها تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بضرورة تقوية التعاون والتبادل بين واضعي السياسات والأوساط العلمية والتكنولوجية،

وإذ ترحب بانعقاد المنتدى الأول إلى الرابع من المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وإذ تلاحظ مع التقدير العمل المتواصل الذي يقوم به فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وإذ تتطلع إلى إنشاء محفل إلكتروني لرسم صورة شاملة عن المعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة التي تعنى بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، باعتبارها العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا،

وإذ تلاحظ الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة العالمية للملكية الفكرية من أجل مساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات للملكية الفكرية وتهيئة نظم إيكولوجية وطنية تشجع الابتكار والإبداع وتدعم تدفق المعارف والخبرات التقنية،

وإذ تلاحظ أيضا ما تبذله اللجان الاقتصادية الإقليمية من جهود وما تقدمه من مساهمات في الوقت الراهن فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وكذلك خطة عمله العشرية، باعتبارها إطارا استراتيجيا لضمان تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، ودعم برنامجه القاري المكرس في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمبادرات الإقليمية، وإذ تلاحظ في هذا السياق إعلان شرم الشيخ الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ والذي ينص على التعهد بالعمل على تهيئة مجتمع واقتصاد رقميين متكاملين وشاملين للجميع في أفريقيا بما يتيح تحسين نوعية حياة المواطنين الأفريقيين،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بألا يتخلف أحد عن الركب، وإذ تعيد تأكيد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن تشهد الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بأن يكون المسعى هو الوصول أولا إلى أشد الناس تخلفا عن الركب،

١ - ***تعيد تأكيد الالتزامات*** التي تعهدت بها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٩] والتي تشمل، في جملة أمور، العلم والتكنولوجيا والابتكار، بوصفها من مجالات العمل الهامة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - ***تعيد أيضا تأكيد التزامها*** بمواصلة تشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في تيسير الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، من قبيل جهود القضاء على الفقر؛ وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية؛ وتعزيز إمكانية حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ ومكافحة الأمراض؛ وتحسين التعليم؛ وحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ؛

٣ - ***تعيد كذلك تأكيد التزامها*** بالأعمال المتفق عليها بين أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، على النحو المبين في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[١٠]؛

٤ - ***تلاحظ*** الدور المحوري للحكومات، مع المشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، في تهيئة ودعم بيئة مؤاتية على جميع المستويات، بما في ذلك الأطر التنظيمية والإدارية المواتية، وفقا للأولويات الوطنية، من أجل تعزيز العلم والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة ونشر المعارف والتكنولوجيات وفق شروط متفق عليها، لا سيما بالنسبة إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، علاوة على التنويع الصناعي والقيمة المضافة للسلع الأساسية؛

---

(٩) القرار ٦٩/٣١٣، المرفق.

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

٥ - ***تشدد*** على ضرورة اعتماد استراتيجيات للعلم والتكنولوجيا والابتكار تكون عناصر لا غنى عنها في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتساعد على تعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها والتعاون وزيادة الاستثمار في تدريس العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والنهوض بالتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي؛

٦ - ***تسلم*** بأهمية سدّ الفجوة في القدرات على صعيد البلدان والقطاعات وشرائح المجتمع وفيما بينها حتى تتمكن كافة فئات المجتمع، ولا سيما الأشخاص الذين يوجدون في أوضاع هشة والفقراء، من التكيّف مع التغيرات التكنولوجية والاستفادة منها؛

٧ - ***تسلم أيضا*** بأهمية تهيئة بيئة مؤاتية تجتذب وتدعم الاستثمار الخاص ومباشرة الأعمال الحرة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يشمل تهيئة إطار للملكية الفكرية يتسم بالكفاءة والملاءمة والتوازن والفعالية، والتشجيع، في الوقت نفسه، على وصول البلدان النامية إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

٨ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز ودعم الاستثمار في مجال البحث والتطوير فيما يتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئيا وعلى تشجيع مشاركة قطاع الأعمال التجارية والقطاع المالي في تطوير تلك التكنولوجيات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود؛

٩ - ***تشجع*** جميع أصحاب المصلحة على القيام، سعيا إلى الاستعداد للفرص والتحديات القائمة والمستقبلية التي يطرحها التغير التكنولوجي، بما في ذلك الثورة الصناعية الرابعة، في جملة أمور، باستكشاف السبل والوسائل الرامية إلى إجراء تقييم تكنولوجي شامل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي وعمليات استشراف للمستقبل بشأن أنواع التكنولوجيا القائمة والجديدة والناشئة للمساعدة على تقييم إمكاناتها الإنمائية والتخفيف مما قد يترتب عليها من آثار سلبية ومخاطر؛

١٠ - ***تشجع*** الدول الأعضاء، منفردة ومجتمعة، على أن تقدم الدعم للسياسات التي تزيد من تعميم الخدمات المالية، بما في ذلك بالاستفادة من التكنولوجيا المالية، بهدف تعميق وتنويع مصادر التمويل، وبتوجيه الاستثمارات نحو مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكارات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة[(١١)]؛

١١ - ***تشجع أيضا*** الدول الأعضاء على تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق الجمع بين المعارف العلمية والمهنية والهندسية المحلية، وتعبئة الموارد من مصادر متعددة، وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم تطوير الهياكل الأساسية؛

١٢ - ***تشجع كذلك*** الدول الأعضاء على تشجيع تعميم التكنولوجيا الرقمية والإلمام بها وعلى النظر في إدماج الكفاءات الرقمية ضمن النظام التعليمي، مع التركيز بشكل خاص على تشجيع الفتيات وتعزيز تنمية المهارات والكفاءات الرقمية، بطرق من بينها الاستثمار في التأهيل الرقمي، والتخصص في التكنولوجيات الرقمية، والهياكل الأساسية الرقمية، والسياسات العامة، وتطوير المؤسسات، والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي؛

١٣ - ***تشدد*** على أن تذليل العقبات التي تحول دون استفادة النساء والفتيات من العلم والتكنولوجيا والابتكار على قدم المساواة مع الرجال أمر يتطلب الأخذ بنهج منتظم وشامل ومتكامل ومستدام ومتعدد التخصصات ومتعدد القطاعات، وفي هذا الصدد، تحث الدول الأعضاء على إدماج

(١١) انظر القرار ١/٧٠.

منظور جنساني في التشريعات والسياسات والبرامج، وتشجع الجهود الرامية إلى توفير الرعاية التوجيهية للنساء والفتيات في مجالي دراسة العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبحوثها واجتذابهن إليهما واستبقائهن فيهما، ودعم النساء في تسخير العلم والتكنولوجيا لمباشرة الأعمال الحرة وتحقيق التمكين الاقتصادي في عالم العمل الآخذ في التغير؛

١٤ - ***تشدد*** على أهمية مشاركة النساء والفتيات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجع كذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم الجهود الرامية إلى الحد من التفاوت الجنساني في تلك المجالات، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية بالتعاون في مجال البحث؛

١٥ - ***تلاحظ*** أهمية تيسير الحصول على التكنولوجيا السهلة المنال والمعِينَة وتقاسمها، عن طريق نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها ومن خلال تدخلات أخرى، من أجل النهوض بعملية التنمية التي تشمل مسائل الإعاقة، وكفالة توفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تمكينهم؛

١٦ - ***تشجع*** الجهود الرامية إلى زيادة توافر البيانات لدعم قياس نظم الابتكار الوطنية (مثل القائم حاليا من فهارس الابتكار على الصعيد العالمي) والبحوث التجريبية في مجال الابتكار والتطوير لمساعدة واضعي السياسات في تصميم استراتيجيات الابتكار وتنفيذها من أجل قياس أثر التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة؛

١٧ - ***تشدد*** على ضرورة تسخير التكنولوجيا على نحو فعال من أجل سد الفجوات الرقمية داخل البلدان وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

١٨ - ***تشجع*** تعزيز دعم بناء القدرات المقدّم إلى البلدان النامية، بغية استخدام البيانات العالية الجودة والحسنة التوقيت والموثوق بها والمصنفة، وتشجع أيضا التعاونَ الدولي، بوسائل منها تقديم الدعم التقني والمالي، بهدف تقوية قدرات النظم الإحصائية الوطنية؛

١٩ - ***تشجع أيضا*** الترتيبات القائمة والمضي في الترويج لمشاريع مشتركة في مجال البحث والتطوير تُنفذ على الصُعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي وتضم أصحاب مصلحة متعددين، ولبرامج تدريبية وأشكال تعاون بين الجامعات حيثما أمكن، وذلك بتعبئة موارد العلم وتطوير البحوث ومرافقهما ومعداتهما؛

٢٠ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل اتخاذ تدابير لتحسين مستوى مشاركة العلماء والمهندسين من البلدان النامية في المشاريع التعاونية الدولية للبحوث والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذَ تلك التدابير ودعمها، وتشجع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك؛

٢١ - ***تهيب أيضا*** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تعزيز دعمها لمختلف الشراكات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار القائمة مع البلدان النامية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وفي التعليم المهني والتعليم المستمر؛ وللفرص التجارية المتاحة للقطاع الخاص؛ وللهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وللمشورة المقدمة للبلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك؛

٢٢ - ***تطلب*** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تُواصل مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه جهة التنسيق على نطاق المنظومة في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات[٥]، وأن تواصل أنشطتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

٢٣ - ***تشجع*** اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية، مثل الاستثمار المؤثر، كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من أصحاب المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة ولإيجاد حلول مستندة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء؛

٢٤ - ***تشجع*** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الأمم المتحدة، إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، على تحديد التدابير اللازمة لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وكفالة أن تكون داعمةً للخطط الإنمائية الوطنية، حسب الاقتضاء، وتحيط علما في هذا الصدد بالإطار الجديد لاستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٢٥ - ***تشدد*** على أهمية تحسين التنسيق والاتساق فيما بين الآليات القائمة، بما فيها آلية تيسير التكنولوجيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار الموجه صوب أولويات التنمية واحتياجاتها؛

٢٦ - ***تدعو*** اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وآلية تيسير التكنولوجيا إلى تعزيز أوجه التآزر وتحقيق التعاضد في أعمالهما المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتدعو الأمانة العامة إلى تنسيق مواعيد اجتماعاتهما من أجل تفادي التداخل وضمان الاتساق والتنسيق بين الكيانين؛

٢٧ - ***تواصل تشجيع*** فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة على مواصلة تحسين وتحديث مسحه للأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في منظومة الأمم المتحدة بهدف توجيه المزيد من الجهود نحو التعاون وبناء القدرات وصياغة مشورة متسقة لفائدة الدول الأعضاء التي تعمل على النهوض بالأطر الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١١]، بسبل منها وضع خرائط طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٢٨ - ***تكرر دعوتها*** إلى تقديم تبرعات من أجل توفير الموارد من القطاعين العام والخاص معا لدعم التفعيل الكامل لجميع عناصر آلية تيسير التكنولوجيا، ولا سيما المحفل الإلكتروني؛

٢٩ - ***تشجع*** المنظمة العالمية للملكية الفكرية على مواصلة القيام بأنشطة الدعم التقني، بما في ذلك مساعدة البلدان على تصميم ووضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار تتواءم مع استراتيجياتها في مجال التنمية؛

٣٠ - ***ترحب*** بتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتهيب بالدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى أن تقدم التبرعات لتمويل الصندوق الاستئماني لبنك التكنولوجيا لكي يتسنى له تحقيق أهدافه في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لفائدة أقل البلدان نموا؛

٣١ - ***تواصل تشجيع*** منظومة الأمم المتحدة على أن تؤدي دورا نشطا في توثيق الصلة بالهيئات الاستشارية العلمية الوطنية لكي تسخّر على النحو الأمثل العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وتتطلع إلى موافاتها بمعلومات مستكملة بشأن الإجراءات المتخذة وبما تتمخّض عنه من نتائج من خلال تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٣٢ - ***تهيب*** بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تقدم، بناء على طلب الدول الأعضاء، الدعم للتعاون التقني والعلمي والتعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقاسم المعلومات بشروط متفق عليها؛

٣٣ - ***تكرر دعوتها*** إلى مواصلة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٣٤ - ***تؤكد مجددا*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

٣٥ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وتوصياتٍ للمتابعة مستقبلا، بما في ذلك دروس مستفادة في مجال إدماج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتوصيات عملية في مجال دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند الفرعي المعنون ''تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة'' في إطار البند المعنون ''العولمة والترابط''.

الجلسة العامة ٥٢
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩